

دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن

عيد حسن الصباحيين، محمد سلامة الرصاعي*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القادة التربويين في محافظة معان، وتكونت عينة الدراسة من (112) قائداً تربوياً، وتم تطوير مقياس الأمن المجتمعي الذي تكون من (51) فقرة وفق مجالين للتقييم (المدرسة - مناهج التعليم).

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الفروق في تقديرات القادة التربويين تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم) ذات دلالة إحصائية ولصالح مناهج التعليم، أي أن القادة التربويين يرون أن مناهج التعليم الأردنية قادرة بشكل كبير على تحقيق الأمن الاجتماعي، بينما تشير تقديراتهم إلى ضعف دور المدرسة الأردنية في تحقيق هذا الأمر، كما أن القادة التربويين تباينت تقديراتهم اتجاه دور المدرسة في تحقيق الأمن الاجتماعي، فتقديرات القادة الذكور أن المدرسة تحقق الأمن الاجتماعي بدرجة أكبر من تقديرات القادة الإناث، في حين تتوافق تقديرات القادة التربويين اتجاه دور مناهج التعليم، وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أبرزها معالجة قيم العمل في المدارس في المملكة الأردنية الهاشمية، وتفعيل قوانين المسائلة والمحاسبة والمتابعة.

الكلمات الدالة: الأمن المجتمعي، القادة التربويين، المناهج المدرسية، الأردن.

المقدمة

إن الحاجة إلى الأمن هي من أهم الحاجات الإنسانية والفطرية التي يحتاجها الإنسان في حياته، وهي تتخطى حاجاته الفسيولوجية التي ينشدها ويسعى للحصول عليها، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه نعمة الأمن وعلاقتها الوثيقة برغد العيش، قال تعالى: "إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ" (البقرة: 126)، وقال تعالى: "وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ" (البقرة: 155)، وقال سبحانه: "الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (قريش: 4)؛ لذلك كله فقد كان الأمن من وجهة نظر الإسلام ضرورة من ضرورات الحياة، فقد اعتبر الدين الإسلامي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض من المقاصد الشرعية، وقد قال ﷺ في وصفه لنعمة الأمن: "من أصبح منكم آمناً في سربه، مُعافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بأسرها" (رواه الترمذي). وبذلك فإن نعمة الأمن من وجهة النظر الإسلامية هي من أكبر النعم الدنيوية التي توجب الشكر لله تعالى.

والحاجة إلى الأمن هي شعور قديم قدم الإنسان ذاته، وجد معه لمواجهة الوحدة والخوف، من هنا فإن بداية مفهوم الأمن كان ذاتياً يعتمد على حماية الإنسان لنفسه من المخاطر البيئية والبشرية التي يتعرض لها، الأمر الذي دفعه إلى الاتجاه نحو الاستئناس والعيش مع الآخرين، لإدراكه أن في الاتحاد قوة لمواجهة الخوف والخطر، فالأمن الفردي لا يمكن أن يتحقق دون الانصهار في إطار تجمع بشري يضمن الأمن والاستقرار، من هنا ظهرت الأسرة، والعشيرة، والقبيلة، ثم الدولة انطلاقاً من حاجة الإنسان، وبدافع الشعور بالطمأنينة، وحماية ذاته بكل ما تعنيه كلمة الحماية والأمن بإبعادها المختلفة (عمارة، 2009).

ويتطور المجتمعات البشرية وازدياد أفرادها ازدادت احتياجاتهم الأمنية، وأصبح الاحتياج الأمني يشمل كل ما يتعلق بالإنسان من أمن جسده، ومعاشه، ومجتمعه، إلى أمن حرياته وحقوقه، وأصبح الأمن يشكل ركناً من أركان وجوده الإنساني والاجتماعي، ويتطور تلك المجتمعات البشرية، واختلاف أساليب وأنماط حياتها واجهت صعوبات في الحفاظ على أمنها، ومراقبة وضبط سلوك أفرادها، علاوة

* جامعة الحسين بن طلال، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/7/27، وتاريخ قبوله 2016/12/8.

على شعورها بالخطر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، في مواجهة المجتمعات البشرية الأخرى التي قد تشكل خطراً عليها (البشر، 2004).

إن الشعور بالأمن والاطمئنان أمر مطلوب لتحقيق التقدم والازدهار في جوانب الحياة المختلفة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية، ولذلك تسعى المجتمعات الإنسانية منذ القدم على اختلاف معتقداتها وتوجهاتها ومستوياتها الحضارية إلى توفير الأمن، ولا يقلقها شيء قدر ما يقلقها زعزعة أمنها واستقرارها (عيد السميع، 2010).

ولقد رُدد مفهوم الأمن كثيراً خلال العقود الماضية في جميع أنحاء العالم منذ أن انتشر ما يسمى بالإرهاب وأعمال العنف في كثير من الدول، وقد تناول الكثير من العلماء مفهوم الأمن بالتعريف والتحديد، فقد عرفه البشري (2000) بأنه: الطمأنينة والاستقرار عن طريق اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى زوال أسباب الخوف والظلم ودوافع الجريمة، وحماية الضرورات الخمس للإنسان، بمعنى حمايته ووقايته من كل ما يهدد نفسه ودينه وعقله وماله وعرضه بهدف بناء المجتمع القوي الذي يسوده الخير والوئام.

ويرى السدحان (2001) بأن الأمن هو: إحساس أفراد المجتمع بمشاعر الطمأنينة، وعدم الخوف نحو أنفسهم وأسرهم وأموالهم، ومن هذا المنطلق فإن الأمن يبدأ بالفرد حيث الخلية الأولى في المجتمع، وأمن الفرد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحمايته وتجنبه مهاوي الانحراف والجريمة.

وعرفه الهيتي (2007) بأنه: مجمل الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة، وتأمين أفرادها، ومنشأتها، ومصالحها الحيوية، ويعني الطمأنينة والهدوء، والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب.

إن الأمن بشكل عام والأمن الاجتماعي بشكل خاص هما حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة، وهما مطلب أساسي ملح يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء أكان على مستوى الأسرة أم القرية أم المدينة أم الدولة، أم المستوى الدولي، إذ إنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية.

وإذا كان مفهوم الأمن يعني التحرر من الخوف، وعدم الوقوع تحت طائلة التهديد، فإن مفهوم الأمن الاجتماعي يشير إلى واقع اجتماعي يسوده الشعور بالأمن والاستقرار، فإذا كانت مشاعر الأمن والاستقرار تغلب على العلاقات الاجتماعية وما فيها من مؤثرات فإن ذلك يعبر عن الأمن الاجتماعي (الرشيدي، 2001).

ومفهوم الأمن المجتمعي يشير إلى توفير الحماية والاطمئنان والأمان النفسي والبدني لأفراد المجتمع من أية أخطار، ويتضمن سد الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد ليعيش حياة مطمئنة مستقرة في المجتمع؛ إن تحقيق الحماية، والطمأنينة، والأمن والاستقرار، والاكتماء المادي لأفراد المجتمع من الاحتياجات الغذائية والصحية والروحية والترفيهية يعكس قدرة ذلك المجتمع على مواجهة التحديات الحالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على الذات لضمان الاستقرار (عربي، 1999).

كما أن مفهوم الأمن المجتمعي يشير إلى نشاط حياتي يعبر عن حاله من الإحساس أو الشعور أو الاحتياج لمجموعة من الضمانات تحقق الأمن للإنسان في يومه وغده، وهذه الضمانات تتمثل في توفير التعليم الأساسي الملائم، والرعاية الصحية المناسبة، والخدمات الثقافية والاجتماعية، وتوفير المسكن الملائم، وخدمات الأمن والعدل، وتوفير الأمن الغذائي، والتأمينات الاجتماعية (عفي، 2004).

ويُعرف الأمن المجتمعي بمجموع الإجراءات والبرامج والخطط التي تهدف إلى توفير الضمانات الشاملة التي تجعل كل فرد في المجتمع يحظى بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تنمية قدراته، وإمكانياته (Michael, 2006).

وهو حاله تتوفر فيها الحماية والأمان والطمأنينة للفرد والجماعة، وضمان مستوى معين من المعيشة للمواطنين وحمايتهم من أنواع معينة من المخاطر الاجتماعية، والاقتصادية، من خلال نظام للضمان الاجتماعي ينطلق من أربعة عناصر رئيسة، هي: المساعدة العامة، والتأمين الاجتماعي، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والصحة العامة (Misra, 2009).

إن الأمن المجتمعي بمختلف مفاهيمه ومعانيه ضرورة ملحة، ذلك أنه يتعلق بحياة جميع أبناء المجتمع بكافة شرائحهم وأطيافهم، وهو مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى أنه من أخطر المسؤوليات الاجتماعية، التي تنعكس بالإيجاب أو السلب على أفراد المجتمع فكرياً وثقافياً وتعليمياً وسياسياً واقتصادياً وأمنياً، وغيابه يؤدي إلى الشعور بالخوف، وانتشار الفساد، والفكر المتشدد، والعنف، والعديد من المشكلات التي لا تتوقف عند حد الفرد أو العائلة بل إنها تمتد إلى جميع أفراد المجتمع (غنوم، 2004).

والأمن المجتمعي ركيزة أساسية لكي يشعر أفراد المجتمع بالأمن والأمان والاطمئنان، ولتمتع بالحياة الكريمة المستقرة، وبناء أفراد صالحين وناجحين، إذ لا يمكن الحصول على فكر صحيح، وثقافة وتربية سليمة في ظل غياب الأمن المجتمعي، من هنا يتضح أن

الحاجة للأمن المجتمعي هي حاجة اجتماعية أساسية بل حق أساسي من حقوق الإنسان، بوصفه إنسان كرمه الله بالعقل وميزه بالفكر والإرادة، وهي أيضا حاجة نفسية يتحتم إشباعها كمقدمة لا غنى عنها لحياة إنسانية بالمعنى الصحيح (سكندر، 1998). ويرتبط الأمن المجتمعي بالأمن الإنساني الذي يُعبر عن الأمن الشامل والمستدام الذي يحمي من الخوف، والنزاعات، والتجاهل، والفقر والجوع، والحرمان الاجتماعي والثقافي، ويتضمن حماية الحريات والناس من الأخطار، وخلق النظم السياسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والثقافية التي تتيح للناس بناء بقاءهم وكرامتهم ومعيشتهم (Hans & Edward, 2000). وبما أن الأمن المجتمعي مرتبط بمختلف صور الحياة الإنسانية الناجحة على الأرض، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشتى صور الحاجات البشرية ووسائل إشباعها، لذلك فقد تعددت مجالات الأمن المجتمعي بتعدد مجالات وصور الحياة البشرية التي يتعين إشباعها بطريقة مشروعة، فقد بين المالكي (2007) أن الأمن المجتمعي دائرة كبيرة تدخل في إطارها العديد من الجوانب، ومنها تلك الجوانب المتعلقة بالأمن النفسي، والأمن العقائدي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، وغير ذلك من الجوانب التي تؤكد على أهمية الأمن وضرورته.

كما بين خضور (2006) أن للأمن المجتمعي مفهوماً شاملاً يشير إلى أن الأمن في المجتمع كلاً متكامل لا يمكن تجزئته، وأن تحقيق الأمن المجتمعي عملية مرتبطة بعوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وإعلامية، وفكرية، وتربوية، وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن المجتمعي، التي تؤثر منفردة أو مجتمعة في تحقيق الاستقرار والازدهار، وقد ذكر أن مجالات الأمن المجتمعي تنقسم إلى مجالات عديدة كالأمن العقدي، والأمن الفكري، والأمن الوطني، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الجنائي، والأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن السياحي، والأمن الغذائي، والأمن المائي. وقد قسم الشقحاء (2009) مجالات الأمن المجتمعي إلى قسمين رئيسيين هما: مجالات الأمن المجتمعي الداخلية، وتتضمن الأمن النفسي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن المعيشي، والأمن المدني، والأمن الحضاري؛ ومجالات الأمن المجتمعي الخارجية، وتتضمن الأمن الفكري، والأمن العسكري، والأمن الاقتصادي.

وقسم بوزان (Buzan, 1991) مجالات الأمن المجتمعي إلى مجالات ثلاث (محلية، وإقليمية، ودولية)، إذ تتضمن هذه المجالات أمن الفرد، وممتلكاته، وتاريخه، وتراثه، ومعتقداته، وحياته الأساسية، وكذلك سيادة الدولة، وسلامة أراضيها، وحدودها السياسية، وقراراتها الوطني، واستقرارها الأمني والاجتماعي الداخلي، وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها، حيث يقوم الأمن الوطني على ثلاثة عناصر أساسية وهي الحاجة إلى قدرة دفاعية، وحاجة المواطن إلى الأمن والاستقرار الداخليين، وحاجة المجتمع إلى النمو والتنمية.

من هنا يتبين أن الأمن المجتمعي هو حاله تتوفر فيها الحماية بكافة صورها الفردية والجماعية، والأمن والرفاه والاطمئنان للفرد والجماعة معاً، بالصورة المطلوبة على الوجه الذي تترسخ معه مقومات الحياة الاجتماعية، ومن المهم أن ننظر إلى المدرسة كمؤسسة اجتماعية رئيسة تؤدي دوراً فاعلاً في بناء منظومة الأمن المجتمعي، كما أن مسؤولية الأمن المجتمعي هي مسؤولية تعاضدية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، ومن الضروري التعاون بين كافة المؤسسات الاجتماعية والتربوية لتحقيق الأمن والاستقرار وتجنب الانحرافات السلوكية والفكرية، من أجل بناء قواعد الأمن والنظام الاجتماعي.

وينبغي الإشارة إلى أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات التربوية، كالمدارس والجامعات، والتي عليها إيجاد ثقافة أمنية اجتماعية لدى المتعلمين، وتبصيرهم ببعض أنماط السلوك الذي يمكن أن يؤدي إلى انحرافهم. ومن المفترض أن تقوم هذه المؤسسات بتقديم مناهج تربوية تتضمن المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والمبادئ والأفكار التي تجعل من المتعلم فرداً صالحاً، ومواطناً منتمياً لأمنه ومثلها وقيمها العليا.

والمدرسة هي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع، وظيفتها الأساسية تنشئة الأجيال من خلال التربية والتعليم لبناء أفراد صالحين في المجتمع، وهي ضرورة اجتماعية لجأت إليها المجتمعات لإشباع حاجات نفسية وتربوية عجزت عن تأديتها بيئة الأسرة بعد تعقد الحياة، فأصبحت المدرسة مؤسسة تربوية يتلقى فيها المتعلمين العلم والمعرفة والقيم والاتجاهات الإيجابية كالاعتماد على النفس، وتحمل المسؤولية، واحترام القانون، والتمسك بالحقوق، وأداء الواجبات، والعمل بروح الفريق، والتخلي عن الأنانية، وضبط الانفعالات، والانتماء والاعتزاز بوطنهم.

إن الأمن المجتمعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور الذي تقوم به المدرسة والمناهج التعليمية، إذ تتأثر المجتمعات بما تقدمه المدرسة من منظومة للقيم الإنسانية والدينية والاجتماعية والأخلاقية بما ينعكس على المجتمع في الأمن والاطمئنان والاستقرار والتقدم، وتمثل منظومة القيم التربوية أحد العوامل الاجتماعية المهمة التي تلعب دوراً حيوياً وهاماً في المحافظة على بناء واستقرار المجتمع، حيث

يرى علماء النفس أن للنظام التربوي وظيفة هامة في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل لآخر (اليوسف، 2001).

والمدرسة هي المؤسسة التربوية والاجتماعية ذات الأهمية العظمى، لأنها تلعب أدواراً مهمة في تشكيل سلوك النشء، بما تملكه من نظم وأساليب تربوية، وما تتضمنه من كفايات متخصصة ومدرية، وهي المدخل الحقيقي والموضوعي المعني بتكوين القيم والمفاهيم الصحيحة للقضايا والاحتياجات الاجتماعية، ولا تؤدي المدرسة هذه الأدوار بمعزل عن مناهج التعليم، هذه المناهج التي يفترض أن تتضمن منظومة من القيم والمعارف والمهارات التي تسهم في فهم واستيعاب مقومات الحياة الاجتماعية السليمة، والتي بدونها يصعب على الإنسان المساهمة الفاعلة في بناء مجتمعه، والمساهمة في رقيه وتقدمه والحفاظ على منجزاته وقيمه ومبادئه النبيلة، وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً، بما يحقق أمن المجتمع (السليمان، 2006).

إن التربية من أجل الأمن المجتمعي، والتربية من أجل السلام، والتربية من أجل التفاهم العالمي، أصبحت من الأهداف الكبرى التي يجب أن تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي، وهذا الأمر أصبح من المبادئ المهمة التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، إذ لا بد للتربية من العمل على إقامة دعائم السلام الدولي، وتحقيق دعائم الأمن السياسي والاقتصادي العالمي (زهران، 2002).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أجريت كثير من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، التي تناولت في معظمها جانباً من جوانب الأمن المجتمعي، ودور المؤسسات التربوية في تحقيقه، كما أن هناك العديد من الدراسات تناولت الأدوار المتعددة للمناهج التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي، وسيتم استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة وذلك تبعاً لتاريخ إجرائها من الأحدث إلى الأقدم.

وأجرى قطيشات (2015) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية للأمن الاجتماعي من وجهة نظر المعلمين، إذ تكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع معلمي ومعلمات التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في محافظة الطفيلة في الأردن البالغ عددهم (115) معلماً ومعلمة، وأظهرت النتائج أن درجة تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للأمن الاجتماعي من وجهة نظر المعلمين جاءت كبيرة، كما لم تظهر فروق دالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ في استجابات أفراد الدراسة تعزى لكل من متغيري الجنس والخبرة في مجال التدريس.

وفي المملكة العربية السعودية أجرى العمري (2013) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة توافر مفاهيم التربية الأمنية في محتوى كتاب علم الاجتماع للصف الثالث الثانوي، من وجهة نظر مشرفي ومشرفات الدراسات الاجتماعية والوطنية ومعلمي ومعلمات علم الاجتماع، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من جميع مشرفي ومشرفات الدراسات الاجتماعية ومعلمي ومعلمات علم الاجتماع في مدينة مكة المكرمة وعددهم (154). وقد كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق دالة إحصائية في تقديرات مشرفي ومشرفات الدراسات الاجتماعية والوطنية ومعلمي ومعلمات علم الاجتماع لأهمية مفاهيم التربية الأمنية تبعاً للمتغيرات المستقلة الأربعة (الجنس، طبيعة العمل الحالي، عدد سنوات الخبرة التدريسية، درجة المؤهل العلمي).

أجرى أبو جحجوح (2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة قيام الإدارة المدرسية بدورها في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية في قطاع غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (402) من طلبة المدارس الثانوية في قطاع غزة، أظهرت نتائج الدراسة أن درجة قيام الإدارة المدرسية في محافظات غزة بدورها في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية كانت بدرجة متوسطة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات تحد من إسهام الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية، كما أظهرت النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة قيام الإدارة المدرسية بتنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية بمدارس محافظات غزة تعزى لمتغيرات: النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، المنطقة التعليمية.

وأجرى العمري (2009) دراسة هدفت إلى تحديد التربية الأمنية من حيث أصولها في المنهج الإسلامي، ودورها في تكوين الوعي بالأمن الاجتماعي لدى الأجيال في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة أن التربية الأمنية من المنظور الإسلامي لها أصول عقديّة وتعبديّة وتشريعية وأخلاقية وعلمية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن للمدرسة دوراً أمنياً واجتماعياً يهتم بتحقيق السلام والعدل والتنمية، ومعرفة الحقوق والواجبات تجاه الوطن والمجتمع.

وأجرى السلطان (2009) دراسة هدفت إلى تحديد أهم الأهداف الرئيسة التي تسعى التربية الأمنية إلى تحقيقها، ومعوقات تطبيقها في المؤسسات التعليمية السعودية، وتكون مجتمع الدراسة من معلمي المدارس الثانوية ومشرفيها ومديريها بمدينة الرياض، وتم اختيار

عينة عشوائية طبقية بلغ عددها (312) فرداً طبقت عليهم أداة الدراسة (الاستبانة)، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم الأهداف التي يراها أفراد عينة الدراسة لتطبيق التربية الأمنية تتمثل في: مكافحة التطرف والإرهاب، وتحقيق الأمن الفكري، ووقاية الشباب من تعاطي المخدرات؛ كما تمثلت أهم المعوقات في كثرة المهام التربوية المطلوبة من المدرسة، وكذلك افتقار المحتوى التربوي المناسب لتطبيق التربية الأمنية في المدارس الثانوية.

وقام آل فردان (2007) بدراسة هدفت إلى الكشف عن درجة إسهام المهارات التربوية لدى معلمي المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في تدعيم السلوك الاجتماعي والأمني لدى الطلبة من وجهة نظر المعلمين والطلاب، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المهارات التربوية تسهم بشكل كبير في تدعيم السلوك الاجتماعي الأمني لدى المتعلمين من وجهة نظر المعلمين، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المعلمين والطلاب حول إسهام المهارات التربوية لدى معلمي المرحلة الثانوية في تدعيم السلوك الاجتماعي والأمني لدى المتعلمين لصالح المعلمين.

وفي دراسة غنوم (2004) بعنوان "المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية" في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: وجود دور وقائي فعال للمؤسسات التعليمية لدرء الوقوع في الفساد والانحراف والجريمة، وعدم توقف المسؤولية الأمنية على المؤسسات التعليمية فقط، بل هي مسؤولية كل فرد في المجتمع، كما أظهرت النتائج قصور المدرسة في أداء دورها التربوي والاجتماعي المنوط بها، وجمود البرامج والمناهج الدراسية، وضرورة البحث عن أسباب تقاعس المؤسسات التعليمية، وعدم مواكبتها لمشاكل المجتمع.

وفي دراسة أجراها الحوشان (2004) بعنوان "أهمية المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الأمني"، هدفت إلى تعريف الوعي الأمني، ومدى أهميته، وأهمية المؤسسات التعليمية، ووظائفها في تنمية الوعي الأمني في المملكة العربية السعودية، واستخدم المنهج المسحي الوصفي، وخلصت إلى ضرورة قيام المؤسسات التعليمية بتوعية الطلاب بأهمية استغلال وقت الفراغ، وتوفير الإمكانيات المناسبة لاستغلال أوقات فراغهم، وتكوين فرق طلابية متعددة للنشاط الطلابي تهدف لتعليم الوعي الأمني، وكسر الحواجز بين الطلاب وأجهزة الأمن من خلال نشاطات وجمعيات متخصصة، والاهتمام بنشر الوعي الأمني.

وأجرى صوفان (2000) دراسة هدفت إلى الكشف عن دور المناهج التعليمية في نشر الوعي الأمني، وتقييم دور المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة في عملية التوعية الأمنية، والوصول إلى حلول عملية باقتراح بعض البرامج التي تسهم في نشر الوعي الأمني في المراحل الدراسية المختلفة في الإمارات العربية المتحدة، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن المؤسسات التعليمية على الرغم من الجهود المبذولة لتطورها إلا أنها مازالت تواجه بعض المشكلات التي تحول دون القيام بدورها المنشود للوقاية من الانحراف بأنواعه المختلفة، كما أنه يمكن تفعيل دور المدرسة للقيام بالدور المطلوب منها في الوقاية من الانحرافات السلوكية المختلفة.

أما دراسة دكورت وشارليان (Duckworth, Sharilynn, 2000) بعنوان "آراء الإداريين والمرشدين التربويين والمدرسين والطلاب فيما يتعلق بالأمن المدرسي والعنف في المدارس الثانوية"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد آراء الإداريين والمرشدين والمدرسين والطلاب فيما يتعلق بالأمن المدرسي والعنف في بعض المدارس الثانوية في ولاية لويزيانا الشمالية، والتعرف إلى أنواع العنف المنتشرة في تلك المدارس، وأهم الاستراتيجيات المتاحة للتعامل مع العنف في المدارس، وتكونت عينة الدراسة من (581) طالباً ومديراً ومرشداً في إحدى عشرة مدرسة ثانوية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المديرين يرون مدارسهم أقل أمناً بينما يرى المرشدون العكس، ووصف الطلاب مدارسهم أنها أقل أمناً مما رآه المدرسون والمرشدون.

وقام الخرابشة (1999) بدراسة هدفت إلى تحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها لتفعيل دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الشامل، وخلصت الدراسة إلى حاجة المواطن إلى الوعي التام عن بعض الظواهر، والمشكلات الجرمية التي واجهت أو قد تواجه مجتمعه لترسيخ واجبة الوطني تجاه ذلك، وإلى توعيته من خطر الجريمة، ومن خطر الوقوع ضحية لبعض الجرائم أو الحوادث التي تسبب فيها غياب الوعي، والتركيز على السلوك الواجب اتباعه في مختلف المواقف الأمنية، والتعريف بجهود الشرطة، ودورها في خدمة أمن المجتمع، والتأكيد على أهمية تعاون المواطن وتفهمة لجهود الشرطة، وتعريفه بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها للإبلاغ عن الجريمة والمحافظة على مسرحها.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن الدراسة الحالية تتميز بحدثة موضوعها ومنهجها وأداتها المتمثلة في مقياس الأمن المجتمعي، وتختلف عن الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة وعينتها وأهدافها وإجراءاتها، كما يلاحظ أن العديد من الدراسات السابقة عالجت بعض الجوانب محل الدراسة الحالية من زوايا مختلفة، وقد أكدت بعض الدراسات على أهمية الأمن المجتمعي، وأوضحت

بعض الدراسات الدور الذي تقوم به الإدارة المدرسية والجامعات في مواجهة التطرف الفكري والإرهاب والعنف الاجتماعي. وأكدت أغلب الدراسات على أن الأمن المجتمعي أصبح قضية مشتركة يجب أن تسهم فيها جميع مؤسسات المجتمع، ويلاحظ أن بعض هذه الدراسات قد تناول دور المؤسسات التعليمية والمناهج المدرسية بصفة خاصة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف بحكم أن المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات التي يكتسب فيها أفراد المجتمع القيم الاجتماعية والدينية والفكرية، كذلك قامت بعض الدراسات بتحديد التربية الأمنية من حيث أصولها في المنهج الإسلامي، ودورها في تكوين الوعي بالأمن الاجتماعي لدى الأجيال كدراسة (العمرى، 2013؛ أبو ججوح، 2012؛ السلطان، 2009؛ duckworth, sharilynn, 2000؛ صوفان، 2000؛ الحوشان، 2004؛ غنوم، 2004؛ الخرايشة، 1999).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يشكل الأمن المجتمعي ركيزة أساسية وقاعدة عظمى تستند إليها حياة البشرية، ودعامة كبرى يرتكز عليها إبداع وعطاء الإنسانية، ومقصد يتطلع لتحقيقه الأفراد والجماعات، ويرتبط ما يطمح إليه المجتمع من رقي وازدهار بقدر ما يتحقق في أرجائه من أمن واستقرار، وتستند قضية الأمن المجتمعي أهميتها من عمق البعد الاجتماعي في منظومة التنمية الإنسانية التي تتمثل في اندماج الفرد في المجتمع، وشعوره بالأمن داخل مجتمعه، وعدم تهديده في ماله أو نفسه أو عرضه.

والأمن المجتمعي هو الركيزة الأساسية لشعور أفراد المجتمع بالأمن والاطمئنان، والتمتع بالحياة الكريمة المستقرة، وبناء أفراد صالحين، وهو إحساس من شأنه دفع طاقات وطموحات الأفراد لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج والارتقاء؛ وتمثل الحاجة إلى الأمن مطلباً أساسياً للأفراد والجماعات والأسر داخل المجتمع، وهي عامل فاعل في عملية التنمية، وفي تحسين نوعية الحياة، وفي تكوين الانتماء الحقيقي للوطن، وفي تعظيم مردود التنمية الاقتصادية، مما يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والبذل والعطاء، وبذلك فإن بناء قواعد الأمن في أي مجتمع أصبح شرطاً جوهرياً من شروط تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، لما للأمن من أثر على حياة واستقرار الشعوب، بما يتضمنه من نبذ للعنف والتطرف والمغالاة في المعتقدات والأفكار.

إن للمدرسة بجميع عناصرها من معلمين وإداريين ومناهج تعليمية وإمكانيات متعددة دوراً رئيساً في تحقيق التنمية الاجتماعية التي من متطلباتها تحقيق الأمن المجتمعي، بما تزوده للمتعلمين من معارف ومهارات وقيم واتجاهات في شتى مجالات الحياة، إذ إن الوقت الحالي يشهد موجات من التطرف والتعصب والتخلف والجهل، وانحدار في القيم الوطنية والاجتماعية، مما نتج عنها صراعات لا تلوح لها نهايات، وهذا الأمر يتطلب قراءة متأنية لواقع مدارسنا ومناهجنا، ودراسة مفاهيم الأمن المجتمعي لمواجهة تحديات العصر، وتطوير قدرات المتعلمين وتحسينهم ودمجهم في المجتمع كأعضاء فاعلين متعاونين، وتنمية قدراتهم النفسية والاجتماعية والحسية والعقلية؛ لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للكشف عن دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين، وتسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين تعزى إلى متغير الجنس؟
3. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقدير القادة التربويين تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم)؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في حداثة موضوعها، حيث توفر هذه الدراسة معلومات وإحصاءات وأرقام تفيد المخططين والباحثين والمهتمين في هذا المجال، ونظراً لقلّة الدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع في الأردن فإن هذه الدراسة تُعد إضافة نوعية للمعرفة العلمية في هذا المجال، أي أنها تقدم أرضية معرفية خصبة، وتجربة ناضجة للباحثين في مجال الأمن الاجتماعي، كما تعد من الدراسات القليلة التي أُجريت في البيئة الأردنية - حسب علم الباحثان -، ومن ثم فإن نتائجها يمكن أن تفتح الطريق أمام بحوث ودراسات أمنية وتربوية.

وتبرز أهمية أخرى للدراسة تنبعث من أداتها، وتحديدًا مقياس الأمن المجتمعي، إذ قام الباحثان بتطوير أداة لتناسب البيئة الأردنية، حيث يتوقع أن تتيح للباحثين الأردنيين، والعرب إمكانية استخدامها لتحقيق أهداف بحثية أخرى تقع خارج أهداف الدراسة الحالية، وكذلك يمكن استخدامها في تقييم فعالية البرامج التعليمية التي تهدف إلى تنمية مفاهيم التربية الأمنية والاجتماعية، كما تفيد هذه الدراسة في

لفت انتباه الإدارات التربوية والمسؤولين عن مناهج التعليم، وإدارات المدارس إلى خطورة الدور المناط بهم في مجال الأمن المجتمعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. الكشف عن درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين.
2. الكشف عن الفروق في متوسطات تقديرات القادة التربويين لدرجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي تبعاً لاختلاف الجنس.
3. الكشف عن الفروق في متوسطات تقديرات القادة التربويين لدرجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم).

حدود الدراسة ومحدداتها:

يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء الحدود الآتية:

1. الحدود البشرية والمكانية: وتمثل في مجتمع الدراسة وعينتها من القيادات التربوية في محافظة معان في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال النصف الثاني من العام الدراسي 2016/2015م.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1. القادة التربويون: جميع الأفراد ذكورا وإناثا الذين عملوا في ملاك وزارة التربية والتعليم فترات لا تقل عن خمسة عشر عاما أو ما زالوا على رأس أعمالهم، وأمضوا منها أعواما في أعمال الإدارة والقيادة التربوية، وتتمثل في الفئات الآتية:
 - مدراء التربية والتعليم ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام الإدارية والفنية في مديريات التربية والتعليم، والمشرفين التربويين ومدراء المدارس الثانوية.
 - أساتذة جامعة الحسين بن طلال الذين عملوا في وزارة التربية والتعليم في فترات سابقة معلمين وإداريين ومشرفين تربويين.
 - بعض قيادات المجتمع المحلي الذين لهم اهتمام بالتربية والتعليم والمدارس، وشاركوا كأعضاء في اللجان التربوية التي تشكلها مديريات التربية والتعليم.
2. الأمن المجتمعي: حاله تتوفر فيها الحماية بكافة صورها الفردية والجماعية، والأمن والرفاه والاطمئنان للفرد والجماعة معا، لتترسخ معه مقومات الحياة الاجتماعية، وهو إحساس من شأنه دفع طاقات وطموحات الأفراد لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج والارتقاء بالمجتمع، ويعبر عنه باستجابات الأفراد على فقرات أداة الدراسة.
3. مناهج التعليم: جميع أنواع المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المخططة والمنظمة التي يتفاعل معها المتعلمون داخل المدرسة أو خارجها وتحت إشرافها.
4. المدرسة: مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع للإسهام في تربية أبنائه تربية شمولية موجهة ومخططة ومنظمة؛ تتكون في الأردن من مرحلتين دراسيتين هما: المرحلة الأساسية ومدتها عشر سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها سنتان.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذا الغرض، ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة التربويين في محافظة معان، حيث بلغ عددهم (227) قائداً تربوياً، منهم (145) من الذكور، و(82) من الإناث.

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة حوالي 50% من أفراد مجتمع الدراسة، إذ بلغت عينة الدراسة من القادة التربويين الذكور (72)، ومن القادة التربويين الإناث (40).

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بالكشف عن درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين، طور الباحثان مقياس الأمن المجتمعي، وذلك بالاطلاع على المراجع والمصادر والأدب التربوي المتعلق بموضوع الأمن المجتمعي، ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم الاستفادة من المقاييس المستخدمة في العديد من هذه الدراسات، كدراسة قطيشات (2015)، والرفايعة (2013)، والعتيبي (2008)، وتكونت الأداة في صورتها الأولية من ثلاثة مجالات و(54) فقرة.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة بطريقتين، على النحو الآتي:

1. الصدق الظاهري:

فقد عرضت الأداة في صورتها الأولية على (15) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة جامعة الحسين بن طلال، من المتخصصين في الإدارة التربوية، وعلم النفس، والقياس والتقويم، والمناهج والتدريس، والدراسات الإسلامية، وأصول التربية، وعدد من القادة التربويين كمدرّاء التربية والتعليم، والمشرفين التربويين، وكان الغرض من التحكيم هو التحقق من درجة مناسبة الصياغة اللغوية لل فقرات، ومدى انتماء الفقرات للمجال الذي وردت فيه، ومدى قياسها لذلك المجال الذي تنتمي إليه، والنظر في مدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات وشموليتها، وتنوع محتواها، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين، إذ تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وحذف وإضافة فقرات أخرى، وقد حذفت أي فقرة لم تحصل على نسبة موافقة 85% فأكثر من آراء المحكمين، وهذا مؤشر على تمتع المقياس بدرجة صدق مقبولة لأغراض الدراسة الحالية، وبلغ عدد الفقرات النهائي للمقياس (51) فقرة وفق مجالين للتقييم (المدرسة - مناهج التعليم)، تتوزع على الأبعاد الثلاث الآتية:

- البعد الأول: البعد الوطني والإنساني: ويتضمن (24) فقرة.
- البعد الثاني: البعد الاقتصادي والبيئي: ويتضمن (11) فقرة.
- البعد الثالث: البعد الفكري والثقافي: ويتضمن (16) فقرة. والملحق رقم (1) يبين الأداة في صورتها النهائية.

2. صدق البناء:

قام الباحثان بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (20) فرداً من القادة التربويين من خارج عينة الدراسة، وذلك لأغراض التحقق من صدق بناء المقياس، وتحديد زمن الإجابة على المقياس (المتوسط الحسابي للزمن = 15 دقيقة، والمُستخرج من مجموع مشاهدات الفترة الزمنية التي استغرقتها العينة الاستطلاعية في الإجابة عن فقرات المقياس مقسوماً على عددها)؛ وكذلك تم حساب مصفوفة الارتباط بين الفقرة والبعد الذي تنتمي له والمقياس ككل إذ تبين أن قيم معاملات ارتباط فقرات المقياس مع الأبعاد التي تنتمي إليها كانت دالة إحصائياً عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.01$)، إذ تراوحت ما بين (0.33 - 0.74)، كما أن قيم معاملات ارتباط الفقرة مع المقياس ككل تراوحت ما بين (0.23-0.69)، وهي داله إحصائياً، وبذلك يتضح من دلالات الصدق لمقياس الأمن المجتمعي بأنه مناسب لتحقيق أهداف الدراسة.

ثبات الأداة:

تم استخراج معامل الثبات للأداة باستخدام معادلة كرونباخ - ألفا للاتساق الداخلي، من خلال تطبيق الأداة على عينة مكونة من (20) فرداً من القادة التربويين من خارج عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة ألفا للاتساق الداخلي للمقياس ككل (0.87)، وهي نسبة مقبولة لتحقيق أهداف الدراسة؛ وبذلك يتبين أن مقياس الأمن المجتمعي يتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة لتحقيق أهداف الدراسة.

تصحيح المقياس:

تكون مقياس الأمن المجتمعي من (51) فقرة، موزعة على ثلاثة أبعاد وفق مجالين للتقييم (المدرسة - مناهج التعليم)، وبذلك فإن

المستجيب يضع إشارة (x) أسفل البديل الذي يختاره على تدرج مُعد وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، وهي: بدرجة عالية (3) درجات، بدرجة متوسطة (2)، بدرجة متدنية (1)؛ وبناء على ذلك فقد تراوحت الدرجة على كل فقرة من فقرات المقياس بين الدرجة والثلاث درجات، وبما أن المقياس يتكون من (51) فقرة، فإن الدرجة الكلية تراوحت ما بين (51) درجة، وهي أدنى درجة يمكن أن يحصل عليها المفحوص، و(153) درجة وهي أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المفحوص لكل مجال من مجالات التقييم (مجال المدرسة ومجال مناهج التعليم).

ولوصف مستوى متوسطات تقديرات المستجيبين للمقياس لدرجة الأمن الاجتماعي تم اعتماد التدرج الآتي:

(1- 1.67) ضعيف

(2.33 - 1.68) متوسط

(3 - 2.34) مرتفع

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل مجال التقييم: وله مستويان (المدرسة، ومناهج التعليم).

- الجنس وله مستويان: (ذكر، أنثى).

المتغير التابع: درجة تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين: مقياساً من خلال الدرجة التي يتم الحصول عليها على مقياس الأمن المجتمعي.

المعالجة الإحصائية:

- للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات أبعاد مقياس الأمن المجتمعي، والمقياس ككل.

- للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (t-test) لفحص دلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة على المقياس ككل فيما إذا كانت تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

- للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم استخدام اختبار (t-test) للعينات المزدوجة، لتحديد ما إذا كانت الفروق بين تقديرات القادة التربويين تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم) ذات دلالة إحصائية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها: ما درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات القادة التربويين لدور المدرسة والمناهج في

تحقيق الأمن المجتمعي، والجدول (1) يوضح قيم هذه المتوسطات.

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات القادة التربويين

لدور المدرسة والمناهج في تحقيق الأمن المجتمعي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.402	1.63	المدرسة
0.421	2.65	المناهج التعليمية
0.243	2.144	المجموع

يتبين من الجدول (1) أنّ المتوسط الحسابي لتقديرات القادة التربويين لدور المدرسة في تحقيق الأمن المجتمعي هو 1.63 وبانحراف

معيارية بلغ 0.402، وهي تقديرات ضعيفة، أما متوسط تقدير القادة التربويين لدور مناهج التعليم لتحقيق مفهوم الأمن المجتمعي فكان

2.65 بانحراف معياري 0.421 وهو متوسط مرتفع، أما المتوسط العام لتقديرات أفراد الدراسة لدور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق

الأمن الاجتماعي في المجموع العام فكان 2.144 وهو بدرجة متوسطة بانحراف معياري 0.243.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالفصل بين أدوار كل من المدرسة ومناهج التعليم، إذ قد تكون المناهج على سوية عالية من الإعداد

والتخطيط والمحتوى، ولكن ما يحدث في المدارس شيء مختلف، فالعنصر البشري المتمثل في المعلمين وأمناء المكتبات ومشرفي المختبرات ومدراء المدارس ومساعدتهم قد لا يمارسون أدوارهم بالشكل المطلوب، وهذا الأمر هو ما لاحظته الباحثان من خلال متابعتهم وبحكم تخصصهما وعملهما السابق في الميدان التربوي من ضعف في أداء المعلمين، وضعف في قيم العمل لدى الكثير منهم، اضعف إلى ذلك ضعف تأهيلهم التأهيل التربوي اللازم، وجهل الكثير منهم ومن مدراءهم بخطورة الدور المناط بهم في بناء المجتمعات وتحقيق استقرارها، وهذه النتائج أكدت ما كان يتوقعه الباحثان من ضعف أدوار المدرسة في العقدين الأخيرين وهو ما دفعهم لإجراء هذه الدراسة، وتتشابه نتائج هذه الدراسة إلى حد ما مع نتائج دراسة القطيشات (2015) فيما يتعلق ببعد المناهج، وتختلف نتائجها مع نتائج العديد من الدراسات حول دور المدرسة كدراسة أبو ججوح (2012)، ودراسة الزهراني (2004)، ودراسة غنوم (2004).

وتشير النتائج إلى أن تقديرات القادة التربويين لأدوار المناهج كانت مرتفعة، وقد يعود السبب إلى الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج المدرسية، فقد شهدت المناهج في الأردن تطورات متلاحقة في السنوات الماضية في كافة عناصرها وكافة مناهجها، وهذا ما لمسها الباحثان وغيرهما من المهتمين بالتربية، وهذه النتيجة تؤكد على أهمية دور المعلم ومدير المدرسة الذي يتجاوز أهمية المناهج، وهذه الحقيقة تؤكد مقولة كثير من التربويين من أن المعلم المؤهل المخلص يمكن أن يعطي نوعية متميزة من المتعلمين ولو كان المنهج ضعيفا.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تحقيق المدرسة ومناهج التعليم للأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين تعزى إلى متغير الجنس؟
للتحقق من أثر الجنس على تقديرات القادة التربويين لدور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه التقديرات كما هي مبينة في الجدول (2).

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات القادة التربويين لدور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي تبعاً لمتغير الجنس

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	
0.46	1.69	72	ذكر	المدرسة
0.22	1.51	40	أنثى	
0.41	2.65	72	ذكر	مناهج التعليم
0.43	2.66	40	أنثى	

يبين الجدول (2) أن متوسط تقديرات الذكور من القادة التربويين لدور المدرسة في تحقيق الأمن الاجتماعي كان 1.69 بانحراف معياري 0.46، ومتوسط تقديرات الإناث 1.51 بانحراف معياري 0.22 أما متوسط تقديرات القادة التربويين الذكور لدور مناهج التعليم في تحقيق الأمن الاجتماعي كان 2.65 بانحراف معياري 0.41 وتقديرات الإناث من القادة التربويين 2.66 وانحراف معياري 0.43. وللتعرف إلى الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام اختبار (ت) للمجموعات المستقلة المبينة نتائجها في الجدول (3).

الجدول (3): اختبار (ت) للفروق بين متوسطات تقديرات المجموعات (الذكور - الإناث)

مستوى الدلالة	ت	
0.000	2.346	المدرسة
0.183	-0.120	مناهج التعليم

يبين الجدول (3) أن الفروق في تقديرات القادة التربويين لدور المدرسة في تحقيق الأمن المجتمعي هي فروق جوهرية ولصالح الذكور حيث كانت قيمة ت = 2.346، أما الفروق في متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور مناهج التعليم باختلاف الجنس فلم تكن ذات دلالة إحصائية، أي أن القادة التربويين تباينت تقديراتهم اتجاه دور المدرسة في تحقيق الأمن الاجتماعي، فتقديرات القادة الذكور أن دور المدرسة يحقق الأمن الاجتماعي بدرجة أكبر من تقديرات القادة الإناث، في حين تتوافق تقديرات القادة التربويين اتجاه دور مناهج

التعليم. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة القطيشات (2015)، ودراسة أبو ججوح (2012) في مجال جودة المناهج المدرسية، وتختلف معها بعدم وجود فروق بين الجنسين.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بقدرة القيادات التربوية من الإناث على تلمس وتحسس المشكلات التربوية أكثر من القيادات التربوية الذكور، كون الإناث أقرب إلى الأبناء من الذكور وخاصة في المجتمعات العربية والمجتمع الأردني على الخصوص، فهن أمهات ومربيات وعلى تماس مباشر بالأبناء وما يكتسبونه من مبادئ وقيم وسلوكيات وأفكار من المدارس، أما القيادات التربوية من الذكور فقد يكون لاهتماماتهم الاجتماعية المتعددة، وانصرافهم لقضايا اجتماعية واقتصادية متعددة دور في خفض تقديراتهم لدور المدرسة في تحقيق الأمن الاجتماعي، علماً بأن الطرفين كانت تقديراتهم في المجلد لدور المدرسة في تحقيق الأمن المجتمعي كانت منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقدير القادة التربويين تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم)؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث تم استخدام اختبار (ت) للعينات المزدوجة لتحديد ما إذا كانت الفروق بين تقديرات القادة التربويين تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم) ذات دلالة إحصائية والجدول (4) يبين ذلك.

الجدول (4): اختبار (ت) للفروق بين متوسطات تقديرات المجموعات تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم)

مستوى الدلالة	ت	المدرسة - مناهج التعليم
0.000	-16.37	

يتبين من الجدول (4) أن الفروق في تقديرات القادة التربويين تبعاً لاختلاف مجال التقييم (المدرسة - مناهج التعليم) ذات دلالة إحصائية ولصالح مناهج التعليم، أي أن القادة التربويين يرون أن مناهج التعليم الأردنية قادرة بشكل كبير على تحقيق الأمن الاجتماعي، بينما تشير تقديراتهم إلى ضعف دور المدرسة الأردنية في تحقيق هذا الأمر، وهذه النتيجة تؤكدها معظم الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة الأردنية أو العربية.

وقد يعود السبب كما مر سابقاً إلى الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج المدرسية، فقد شهدت المناهج في الأردن تطورات متلاحقة في السنوات الماضية في جميع عناصرها ومناهجها، وهذا ما لمسها الباحثان وغيرهما من المهتمين بالتربية، وهذه النتيجة تؤكد على أهمية دور المعلم ومدير المدرسة الذي يتجاوز أهمية المناهج، وهذه الحقيقة تؤكد أن المعلم المؤهل المخلص صاحب المبادئ والقيم الوطنية العليا يمكن أن يعطي نوعية متميزة من المتعلمين ولو كان المنهج ضعيفاً.

وهذه النتيجة تعدّ مؤشراً خطيراً قد تشير إلى ضعف في ثقافة وقيم العمل وإتقانه لدى شريحة واسعة من المعلمين وأمناء المكتبات ومشرفي المختبرات ومدراء المدارس ومساعدتهم، وانصراف اهتمامات الكثير منهم نحو مجالات أخرى في الحياة، إضافة إلى احتمال دخول كوادر ضعيفة قيمياً وثقافياً ومعرفياً ومهنيّاً إلى الميدان التربوي، بالإضافة إلى ضعف المتابعة والمسائلة في أحيان عديدة من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، مما ترتب عليه وجود نوعية من العاملين في المدارس قد لا يرتقون بمستواهم المهني والأكاديمي والأخلاقي إلى المستوى المأمول منهم، وهذه النوعية من الكوادر يشعر بها كل أب وأم لهم أبناء في المدارس الحكومية الأردنية، وهذا ما يلمسه ويشعر به الباحثان، وأرادا من خلال هذه الدراسة الإشارة إليه بوضوح؛ وجاءت هذه الدراسة بهذه النتيجة لتضع اليد على مشكلة من مشكلات الوطن، لتكون مساهمة من الباحثين لتسليط الضوء والكشف عن هذه المشكلة ومسبباتها وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لها، وهذه الدراسة ونتاجها تفيد كل قيادات الوطن التربوية والسياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:
- عقد دورات لكل من مدراء المدارس والمعلمين حول خطورة وأهمية المدرسة والمناهج في تحقيق أمن المجتمع واستقراره.
 - معالجة قيم العمل في المدارس الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية بكل الوسائل المتاحة، من تفعيل قوانين المسائلة والمحاسبة والمتابعة، وإلزام كافة العاملين في المدارس بتفعيل المناهج بالشكل المناسب، وإثرائها بالأنشطة المتنوعة.
 - إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع في بيئات أخرى.

المصادر والمراجع

- اسكندر، ن. (1998). الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- آل فردان، ع. (2007). مدى إسهام المهارات التربوية لدى معلمي المرحلة الثانوية في تدعيم السلوك الاجتماعي والأمني لدى الطلبة من وجهة نظر المعلمين والطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- البشري، م. (2000). الأمن العربي: المقومات والمعوقات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- البشر، خ. (2004). الأمن مسؤولية الجميع. ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 21-24 شباط، 2004.
- الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب " في التوكل على الله " تحت رقم (2346).
- أبو حجوج، ر. (2012). دور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة المرحلة الثانوية بمدارس محافظات غزة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحوشان، ب. (2004). أهمية المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الأمني، ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.
- الخرابشة، ع. (1999). البعد الأمني الوطني للتعليم (دوافع وتطلعات)، المؤتمر العربي للتعليم والأمن (الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- خضور، أ. (2006). دور الهيئات التوعوية في تعزيز التعاون بين رجال الأمن والمواطنين، ندوة الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الشرطي في مجال التعامل مع المواطنين، الرياض، 12-10 شباط، 2006.
- الرشدي، ب. (2001). سيكولوجية الأمن الاجتماعي من منظور التعامل مع الذات، الخدمات النفسية والاجتماعية كأحد مقومات الأمن الاجتماعي في مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، الحلقة النقاشية ال 11، مكتب الاتحاد الاجتماعي، الكويت.
- الرفايعة، م. (2013). درجة تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للأمن الفكري من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحسين بن طلال: معان، الأردن.
- زهرا، ح. (2002). دراسات في الصحة النفسية والإرشاد النفسي، ط1، القاهرة: مصر.
- السدحان، ع. (2001). الأنشطة المدرسية ودورها في وقاية الشباب من الانحراف، بحث مقدم لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.
- السلطان، ف. (2009). التربية الأمنية وإمكانية تطبيقها في المؤسسات التعليمية، مركز البحوث التربوية، الرياض، السعودية.
- السليمان، إ. (2006). دور الإدارات المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الشقحاء، ف. (2009). الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- صوفان، ع. (2000). دور المناهج التعليمية في نشر الوعي الأمني لدى الطلاب، مركز البحوث والدراسات الشريطية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- عيد السميع، أ. (2010). الأمن الاجتماعي في الإسلام دراسة مقارنة، القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- العتيبي، س. (2008). الأمن الفكري في مقررات التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- عريبات، س. (1999). ظاهرة العنف والمسؤولية الأمنية والتربوية والجامعية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- عفيفي، م. (2004). دور الأسرة في أمن المجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، السعودية.
- عمارة، م. (2009). مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع.
- العمرى، س. (2009). التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، أصولها ودورها في تكوين الوعي بالأمن الاجتماعي لدى الأجيال تصور مقترح لطلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- العمرى، م. (2013). مفاهيم التربية الأمنية المطلوب تضمينها في كتب علم الاجتماع لطلاب الصف الثالث الثانوي في ضوء منظومة الأمن الوطني الشامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- غنوم، ا. (2004). المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية، ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.
- قطيشات، خ. (2015). درجة تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.
- المالكي، ع. (2007). نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

- الهيبي، ع. (2007). مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "الأمن الاجتماعي تحديات وتطلعات" المنعقد في جامعة البحرين، 2007، مملكة البحرين.
- اليوسف، ع. (2001). الدور الأمني للمدرسة في المجتمع السعودي، بحث مقدم لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.
- Duckworth, L & Sharilynn, L. (2000). perceptions of administrators, counselors, teachers, and students concerning school safety and violence in selected secondary schools in Louisiana, tech university.
- Buzan, B. (1991). Is International Security, Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by ken Book London: Harper Collins Academic.
- Michael, M. (2006). encyclopedia of social science , London 4 th Ed.
- Misra, R. (2009). Towards Social, Security Systems in Japan.Lessons for India. Reitaku International Journal of Economic Studies, Vol 17, No – 2, September.
- Hans, G & Edward, N. (2000). In Quest of Human Security, Japan Review of International Affairs, Vol.14,no.1,p.79.

The Role of School and Education Curriculum to Achieve the Community Security from the Perspective of Educational leaders in Jordan

*Mohammed S. Al-Rsa'i, Eid H. Sobhieen**

ABSTRACT

This study aimed to detect achievement degree of community security by school and education curriculum from the perspective of educational leaders. A A descriptive survey method was used to achieve the objectives of the study. The study population consisted of all educational leaders in the Governorate of Ma'an, while the study sample consisted of (112) education leaders, community security scale that has been developed to be (51) paragraphs with two fields of the evaluation (school-education curriculum). Study results indicated that the differences in education leaders estimate depending on the different evaluation (school-education curriculum) were statistically significant in favor of the education curriculum, which means that education leaders believe that the Jordanian curriculum is largely able to achieve Social Security, but estimates indicate the weak role of Jordanian school in achieving this. In relation to school security, males' estimates were greater than females', while the educational leaders, estimates was compatible for the role of education curriculum. The study recommended several points such as improving the disorder in work values in the schools at the Hashemite Kingdom of Jordan, and activating the accountability laws.

Keywords: Societal Security, Educational Leaders, School Curriculum, Jordan.

* Al-Hussien bin Talal University, Jordan. Received on 27/7/2016 and Accepted for Publication on 8/12/2016.